نـص ردن

الانقلاب قادم

■ علاء حسن

أزمـة الثقة بين القادة السياسيين، تكشفها تصريحاتهم شبه اليومية، سواء كانوا من كبار المسؤولين في الحكومة او خارجها، وما يثير القرف والإحباط ان كل طرف يدعي حرصه على خدمة وتحقيق أهداف الشعب العراقي، وبعد ثماني سنوات لم تستطع الدولة إثبات وجودها في ظل صراع محتدم لا احد يعرف نهايته ، فالحكومة عاجزة عن تحسين أدائها، واحتمالات تراجع الملف الأمني واردة ومتوقعة ، وتقف وراءها جهات سياسية مشاركة في الحكومة ، وهذا المؤشر الخطير جاء على لسان رئيس الوزراء نوري المالكي، لكنه خففه بقوله " أتمنى أن لا يكون ذلك" .

اغرب ما في المشهد السياسي العراقي تهافت جميع أطرافه على السلطة ، وزعاماته تتطلع لمنصب رئيس الوزراء ، وللأسف المنصب لا يقبل القسمة على عشرة او اثنين ، وليس أمام المتهافتين إلا الالتزام بالدستور، والتمسك بأصول اللعبة السياسية ، وبخلاف ذلك سيتحمل القادة مسؤولية انجرار البلاد نحو منزلق خطير بسبب النزق والنفاق والخداع السياسي ، وفرض الإرادات بالقوة، والتلويح بإشعال الشارع ، وفي بعض الأحيان بانقلاب عسكري .

قبل تشكيل الحكومة رفضت معظم الأطراف المشاركة فيها اليوم تجديد ولاية المالكي وسرعان ما تخلت عن خطوطها الحمر، وتنازلت عن مواقفها السابقة ، واتفق الكبار على تقاسم المناصب والحقائب الوزارية ، وبعد هذا "الانجاز" مازالت عقدة رفض تجديد الولاية راسخة في أذهان وسلوك البعض ، فانعكست بمواقف متناقضة على قاعدة قدم في الحكومة وأخرى في المعارضة .

المالكي هو الآخر لم يستطع محو آثار ما أعلنه الحلفاء والشركاء قبل توليه منصب رئيس الوزراء ، فكرر أكثر من مرة دعوته لتشكيل حكومة أغلبية سياسية من دون ان يفصح عن مكونات تلك الأغلبية ، وأطرافها السياسية ، وهو يعلم قبل غيره بان ما يتمناه سيصطدم بعقبة اصطفاف رافضي ولايته مرة أخرى ، وخصوصا حين تظهر ملامح الموقف النهائي حول بقاء جزء من القوات الاميركية في العراق.

مضى قرابة عام من عمر الحكومة ، وليس ثمة أمل في حسم الخلاف بين دولة القانون والقائمة العراقية ، ولاسيما ان النواب المقربين من المالكي، عربوا عن قلقهم من احتمال تنفيذ انقلاب عسكري في حال حمل حقيبة وزارة الدفاع مرشح علاوي ، والتصريحات مسجلة وموثقة وبأسماء أصحابها ، وهي تكشف عن هواجس ومخاوف ، قد تكون مشروعة ، إلا ان العودة الى الواقع تلغي ذلك ، فليس بإمكان احد في العراق اليوم التفكير بانقلاب عسكري لأسباب معروفة ، وأخرى مخفية وغاطسة، تعرفها الحكومة من اعداد الميليشيات والفصائل المسلحة ، وعجزها عن حصر السلاح بيدها .

من يسمع تصريحات أعضاء دولة القانون يشعر بان الانقلاب العسكري مقبل ، وتقف وراءه جهة سياسية مدعومة من إحدى دول الجوار ، وعلى العراقي ان يتحمل سوء الأداء الحكومي لحين القضاء على المخططات التآمرية ، وكشف العملاء وارتباطاتهم المشبوهة .

مقابل هذه التصريحات هناك من يعلن أهمية تصحيح مسار العملية السياسية ، وإنهاء حالة الاستفراد بالسلطة ، وإجراء إصلاح شامل ، وعلى هذا الإيقاع المرتفع من الشد السياسي المحموم، يتعثر بناء الدولة بفعل اتساع الخلاف بين الأطراف المشاركة في الحكومة ، ولا احد يدلنا على موقع النفق المظلم ، بعد ان فقدنا الأمل في رؤية الضوء ، لان السياسيين يحرصون على تبني نصيحة الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك بان العراق بحاجة الى ديكتاتور عادل .

لجأت النخب السياسية وخصوصا المشاركة في الحكومة في تسوية خلافاتها الى اعتماد قاعدة التوافق، واتفقت في مواقف كثيرة على خرق الدستور، والشواهد كثيرة ، ومن يخرق الدستور على استعداد لتنفيذ الانقلاب العسكري القادم ، وقراءة البيان رقم واحد، سواء من قبل من يسعى للاستحواذ على السلطة ، او من يريد ان يتشبث بها الى الأبد .

إعلان ضوابط انتقال الطلبة الدارسين في الدول المضطربة إلى الجامعات العراقية

طلاب جامعيون

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ضوابط وشروط انتقال طلبة كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة من الدول المضطربة أمنياً الى الجامعات العراقية.

في الوقت الذي باشرت فيه اللجنة الوزارية المكلفة بتقييم رؤساء الجامعات والعمداء عملها في جامعة بابل بحسب توجيهات وزارة التعليم العالي سعياً منها في تحسين أداء الجامعات العراقية.

وذكر بيان لوزارة التعليم العالي أمس الأحد عن المدير العام لدائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة قوله: انه "حصلت موافقة وزير التعليم العالي علي الاديب على احتضان طلبة المجموعة الطبية الدارسين في هذه الدول التي تشهد أحداثا سياسية مضطربة كليبيا والبحرين، ومراعاة الظروف التي يمرون بها، ونقلهم الى الجامعات العراقية على وفق ضوابط وتعليمات دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة".

وتابع الدكتور خميس الدليمي" ان الوزارة قررت حل مشكلة الطاقة الاستيعابية لكليات المجموعة الطبية في العراق واحتضان هؤلاء الطلبة من خلال تقديم دعم مالي لكليات الطب وطب الاسنان والصيدلة لغرض تجهيزها بالمختبرات والاجهزة، والتنسيق بين وزارة التعليم ووزارة الصحة لتقديم المساعدة لهذه الكليات في مستشفياتها، وتفعيل قانون المستشفيات التعليمية من خلال التنسيق بين الوزارات المعنية والامانة العامة لمجلس الوزراء، فضلاً عن نقل الاساتذة الفائضين بين الكليات مع دعم الوزارة لهؤلاء الاساتذة من ناحية تخصيص الدرجة الوظيفية والسكن ومتطلبات اخرى".

وأوضح المدير العام ان الوزارة قررت إجراء امتحان شامل في الكليات في حالة قبول الطلبة مع اجراء المقاصة العلمية من اللجان العلمية في الكليات وفي هذه الحالة اما ان يستمر الطالب في مرحلته، او ينزل الى مرحلة ادنى، كذلك قررت الوزارة اخذ تعهد من الطالب في حالة عدم جلبه للمستمسكات المطلوبة وتحديد مدة معينة الى ان يجلب وثائقه مع اخذ رأي الدائرة القانونية بهذا التعهد.

وبيّن الدليمي ان يكون نقل الطلبة الدارسين في الكليات الأهلية في تلك البلدان الى الكليات الأهلية داخل العراق لاسيما كليات طب الاسنان والصيدلة، والاعتماد على المناهج الدراسية الموجودة في دائرة البعثات والعلاقات الثقافية بفتح ملفات للطلبة(المناهج الدراسية وعدد الوحدات المقررة) والتي يتم الأخذ بها في الرصانة العلمية لهذه الكليات عند الاعتراف بها من الوزارة.

وفي نفس السياق باشرت اللجنة الوزارية المكلفة بتقييم رؤساء الجامعات والعمداء عملها في جامعة بابل بحسب توجيهات وزارة التعليم العالي سعياً منها في تحسين أداء الجامعات العراقية وتطوير عملها .

ونقل بيان عن الوزارة ايضا عن الدكتور هزاع داود سلمان رئيس اللجنة قوله أمس الأحد ان عملية التقييم ستتم على وفق آلية معتمدة من خلال استبيان يوزع على التدريسيين فيقيم المسؤول من الآخرين مثلا رئيس الجامعة يقيم من (٤٠) تدريسيا والعميد من قبل (٢٥) تدريسيا اما تقييم التدريسيين فيكون باستبيان الطلبة بواقع (٢٠) طالبا و طالبة لكل أستاذ .وأضاف الدكتور هزاع ان استمارة التقييم تحتوي على أكثر من (٤٠) فقرة موزعة على أربعة محاور الأول عن المقومات الشخصية واهم فقراته كيفية استقباله للأساتذة والمنتسبين ومدى تقبله للرأي الآخر والتواضع والبساطة مع رعيته وأسلوب تعامل مكتبه مع المراجعين اما المحور الثاني فتضمن المقومات الأكاديمية والبحثية وابرز فقراته هل يشجع التدريسيين والباحثين على المشاركة في المؤتمرات والأنشطة العلمية ومستوى دعمه لتطوير الموقع الالكتروني ودرجة اهتمامه بتوفير الانترنيت في الأقسام وعدالته بتوزيع الايفادات الرسمية على الأساتذة و المحور الثالث يتضمن تقييم المقومات الاجتماعية مثل مدى اهتمامه بتعزيز العلاقة بين الجامعة او الكلية بالمجتمع وترحيبه بزيارة الوفود للجامعة اما المقومات المهنية والإدارية والإبداعية فكانت ضمن المحور الرابع حول مدى تحمله مسؤولية القرار الذي يتخذه ونسبة نزاهته وتعامله مع المال العام .

وعن تقييم العمداء اختيرت ثلاث كليات من جامعة بابل لتقييم أداء عمدائها هي كلية الهندسة والزراعة وكلية التربية الأساسية وعلى وفق الفقرات المذكورة انفا كذلك يتم استبيان آراء الطلبة من اجل تقييم الأساتذة من حيث المادة الدراسية التي يدرسها من حيث المستوى المطلوب وإمكانية تحديثها تماشيا مع التطور العلمي العالمي .

الصحة: نعاني من نقص في أجهزة المعجلات الخطية

□ بغداد/ قيس عيدان

نفى مصدر مخول في دائرة الأمور الفنية التابعة لوزارة الصحة استخدام الوزارة أجهزة طبية قديمة ومحرمة دولياً تعمل في اي مؤسسة صحية في عموم البلاد والخاصة بمعالجة الأمراض السرطانية.

وأوضح المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه للمدى أمس : اننا نعاني من نقص حاد في أجهزة المعجلات الخطية في الظرف الحالي ؛ مبيناً أن البند السابع المفروض على البلاد منذ أكثر من عشرين عاما والخاص بفرض عقوبات دولية والتي من ضمنها منع استيراد أجهزة او مواد تدخل في تقنية الأجهزة الطبية الخاصة بمرضى السرطان ؛وأضاف : أن بعض الأجهزة القديمة وخصوصاً في مستشفى الإشعاع الذري في بغداد غير صالحة ما أدى إلى استيراد خمسة أجهزة خاصة للمعالجات الخطية وهي موزعة اثنان في إقليم كردستان ومثلهما في مستشفى الإشعاع الذري في بغداد، والآخر في الموصل، كاشفا عن أن ملاكات الوزارة تعمل حالياً على نصب ثلاثة أجهزة أخرى بواقع جهاز واحد في كل من محافظات بابل والبصرة والانبار. وبين المصدر ان تشغيل تلك الأجهزة سيخلق نقلة نوعية في عمل مراكز الوزارة المتخصصة بعلاج السرطان وسيقلل من زخم المراجعة وتقليص مدة الانتظار، معللاً ذلك بتغطية الاحتياج عبر توزيع الأجهزة جغرافياً. واستدركا: ان المعايير الدولية توجب توفر ما يقرب من (٥٠ ـ ٦٠) جهاز معجل خطي في البلاد، لكن ما متوفر الان هو عشرة أجهزة، مشيراً الى ان مسألة توفير هذه الأجهزة ستكون تدريجية كونها متعلقة بالموازنة العامة وتخصيصات الوزارة".

وجاء هذا التوضيح من قبل المصدر المخول في الوزارة ردا على تصريح احد النواب في البرلمان الذي دعا فيه وزارة الصحة الى إنشاء مستشفيات حديثة لمعالجة مرضى السرطان وإتلاف الأجهزة القديمة كونها محرمة دولياً.

وأضاف في تصريح صحفي سابق ان انتظار المريض لعدة شهور حسب اليوم الذي تحدده له المستشفيات الحكومية وتلقيه العلاج عبر الأجهزة المستهلكة التي بات يندر وجودها في العراق، قد يتسبب في موته قبل حصوله على العلاج".وأضاف ان الحاجة باتت ملحة الى فتح مستشفيات تخصصية في محافظات البلاد مزودة بأحدث الأجهزة لمعالجة الأمراض السرطانية، لاسيما ان اغلب دول العالم لاقت نجاحات في معالجة هذا المرض وبأحدث الأساليب المتطورة.

فريق من ميسان والأمم المتحدة يبحثان تأسيس مركز لإزالة الألغام

□ ميسان / رعد الرسام

عقد فريق حكومي من ميسان برئاسة رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس المحافظة لقاء مع المستشار الأقدم في الأمم المتحدة (كينت بولسن) في مطار البصرة الدولي للتداول فيما يمكن لبرنامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام تقديمه الى مركز ميسان لإزالة الألغام والتأهيل الذي من المزمع تأسيسه في المحافظة قريبا .

مدير بيئة ميسان الذي كان ضمن عضوية الفريق أوضح للمدى أمس: أن اللقاء تضمن تداول ثلاثة محاور حيث قدم فريق ميسان نبذة عن موجبات تأسيس مركز لإزالة الألغام في المحافظة وكبر حجم مشكلة ملف الألغام والآثار السلبية التي نتجت عنها وما ألحقته من إصابات ووفيات ، فيما تناول المحور الثاني المساعدة التي يمكن لبرنامج الأمم المتحدة تقديمها لإجراء مسوحات لمناطق الألغام لعموم المحافظة والمحور الثالث تركز حول انعدام الخبرة المحلية اللازمة لإجراء مسوحات عن الألغام للمسطحات المائية في مناطق الأهوار وما يمكن للبرنامج تقديمه من مساعدة تقنية وتدريبية في هذا المجال .وأضاف المهندس سمير عبود عبد الغفور أن مستشار الأمم المتحدة أكد خلال اللقاء ان موضوع تأسيس مركز لإزالة الألغام يحظى باهتمام برنامج الأمم المتحدة الذي أبدى استعداده لتقديم كل المساعدات المالية والعلمية والتقنية لإنجاح هذا المشروع وتابع عبد الغفور " تم ايضا عقد اتفاق مبدئي بين برنامج الأمم المتحدة وفريق ميسان يتضمن قيام فريق فني من البرنامج بزيارة المحافظة قريبا للاطلاع على واقع ملف الألغام ومن ثم إعداد تقرير مفصل بهذا الشأن لتحديد خطة للتعاون وما يمكن تقديمه للمحافظة من مساعدات في هذا المجال " منوها بأن العدد التقريبي للألغام والقذائف غير المنفلقة المنتشرة في المحافظة تقدر ب ٥ ملايين لغم وقذيفة مختلفة الأنواع والأحجام .

من جهته انتقد رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس المحافظة الإجراءات الروتينية للحكومة المركزية في التعامل مع ملف الألغام خاصة وإنها لا تتناسب مع حجم وجودها المخيف والتي يتركز انتشارها في المناطق الحدودية مع ايران . وأشار ميثم لفتة الفرطوسي الى إن الحكومة المحلية في ميسان لديها الرغبة في التعاقد مع شركات عالمية متخصصة بمجال إزالة الألغام وأن هذا العمل ستتم المباشرة به في حال اعتذار الحكومة المركزية والممثلة بوزارة الدفاع عن القيام بهذه المهمة. مشددا على أن الجهود المحلية لإزالة الألغام في الوقت الحاضر غير كافية، مطالبا بتشكيل جهد دولي كبير للتخلص منها بالتنسيق مع الحكومة المركزية ممثلة بوزارات البيئة والدفاع والصحة والجهات ذات العلاقة.

كما طالب الفرطوسي جهات لم يسمها بعدم إعاقة مشروع المركز موضحا " نحن جادون في تشييد مركز إزالة الألغام وأدعو الجميع بدعم جهودنا في هذا المسار ولو بكلمة طيبة حتى تنمو وتصبح معولاً نستخدمه لإخراج تلك الألغام والذي لا يستطيع تقديم تلك الكلمة الطيبة أرجو أن لا يقف عائقا أمام هذا المشروع الذي سنسلمه على طبق من ذهب لأهلنا في ميسان ". وأوجز الفرطوسي أهداف مركز إزالة الألغام بثلاث نقاط رئيسة ،حيث سيتولى المركز توعية السكان بمخاطر الألغام وتدريب وتأهيل المصابين والمعاقين والإشراف على عمليات إزالة الألغام . مضيفا " ارتأى مجلس المحافظة في الوقت الحاضر ان يتكون كادر المركز من عدد من منتسبي الدوائر الحكومية المعنية المؤهلين لهذا العمل والاستعانة بمتطوعين وعناصر من المنظمات المدنية لحين إقرار المركز بشكل نهائي ووضع هيكليته الإدارية والتنظيمية واستحصال موافقات وزارتي التخطيط والمالية على إنشائه"

جدير بالذكر ان مجلس محافظة ميسان كان قد صوت بالإجماع على فتح مركز لمعالجة الألغام

الالغام بحاجة الى معالجات سريعة

من المحافظات

كربلاء:

انعقاد مؤتمر للمصالحة الوطنية

عقدت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية في مدينة كربلاء أمس الأحد، مؤتمرا للمصالحة الوطنية ضم شيوخ ووجهاء عشائر منطقة الفرات الأوسط من أجل دعم العشائر في جهودها لاستتباب الأمن وتحركها نحو الفصائل المسلحة للانخراط في العملية السياسية.

وقال وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي إن "العشائر العراقية لعبت دورا كبيرا في عملية المصالحة الوطنية من خلال تبنيها مسألة ثني الفصائل المسلحة عن القتال وعودتها إلى خيمة العراق".

ولفت إلى أن "بعض تلك الفصائل بدأت بتسليم أسلحتها والبعض الآخر تعهدت باحترام الدستور والقوانين العراقية"، منوها إلى أن "هذه المؤتمرات تأتي لدعم العشائر في جهودها لاستتباب الوضع الأمني والتحرك على اكبر عدد من الفصائل المسلحة لتعود إلى رشدها من جديد".

النجف:

زرع أشجار لصد العواصف الترابية

تبنت منظمات مدنية في مدينة النجف مشروعا يهدف الى زرع مليون شجرة بواقع واحدة أمام كل دار في محاولة لصد العواصف الترابية التي باتت ظاهرة تكرر في العراق بشكل عام في السنوات القليلة الماضية.

ويعاني العراق كثيرا من العواصف الرملية العاتية بسبب سنوات من الجفاف، وتفاقمت المشكلة في السنوات القليلة الماضية.

وأدى نقص المياه في نهري دجلة والفرات بسبب السدود المقامة عليهما في دول أعالي النهر مثل تركيا الى تعقيد الأمور أكثر، وبخاصة في المحافظات الجنوبية للبلاد ولاسيما النجف.

بابل:

شراء مولدات بقيمة خمسة مليار دينار

قرر مجلس محافظة بابل في جلسته الاستثنائية التي عقدت في ديوان محافظة بابل تخصيص مبلغ ٥ مليارات دينار لشراء مولدات تنصب في مختلف أنحاء المحافظة ومن تنمية الأقاليم وتقوم المحافظة والمجلس باعداد كشوفات حول المولدات وتوقع من قبل رئيس المجلس والمحافظ على ان تصل المولدات خلال شهر واحد.

وقال رئيس مجلس محافظة بابل كاظم مجيد تومان ان قرار المجلس هو استكمال للقرار السابق حول عمل المولدات الأهلية من الساعة ١١ صباحا وحتى الثانية بعد منتصف الليل والذي تم إقراره

مبينا ان بعض ضعاف النفوس ومصاصي دماء الشعب أرادوا إفشال القرار الذي من شأنه توفير الكهرباء لعموم المحافظة وبصورة مستمرة ومتزامنة مع الكهرباء الوطنية